

مواطن يخاطب وزير التربية .. و يقول له: هل على المعلم ألّا يُفكر ؟ !

19/12/2010

السيد وزير التربية الموقر اسعد الله أوقاتك.

لقد اطلعنا عبر وسائل الإعلام كافة على اهتمامكم وحرصكم المتواصل بحاضر ومستقبل أطفالنا وشبابنا وبترقية أجيالنا، ونحن من المشاركين لسعيكم المتواصل نحو الأفضل في التربية والتعليم.

لكن نرجو من سعادتكم أن تتقبلوا بعض الملاحظات والآراء التي يتحدث بها كثير من فئات الشعب بكل أطيافه، حول قراراتكم، وخاصة حول المناهج الجديدة و المعلمات المتمزوجات [والغير المتمزوجات].

1- المناهج الجديدة.

وزير التربية: انتقاد المناهج الجديدة يأتي من نقص المستلزمات والبنى التحتية والكوادر... هذه هي الحقيقة كما ذكرتم في تصريحكم الأخير.

إن تغيير المناهج لم يأت بشكل متدرج زمنياً ولم تتم التهيئة له، ويقتضي أن يكون هناك أساس له عند التلميذ تلقاه في دور الحضنة والروضات أو في كنف الأسرة، وهذا ليس موجوداً في الواقع، ما شكل صدمة للمعلمين والمدرسين والطلاب والأهالي!

– إن تغيير المناهج يشكل جزءاً بسيطاً من العملية التربوية التعليمية، والتي تشمل أيضاً المعلم والبيئة المادية المحيطة ومستلزماتها من بناء وأدوات ومخابر وتقنيات وغيرها، والبيئة الاجتماعية حيث يصل عدد الطلاب في الصف الواحد أكثر من أربعين طالباً وهي مصممة لنصف هذا العدد.

المعلم المسكين الذي هضمت أبسط حقوقه أصبح شماعة تعلق عليها أخطاء المسؤولين، وعليه أن يكفر عن خطاياهم، ويعترف أنه المسؤول والمسبب لكل الأخطاء التي يرتكبها هؤلاء المسؤولون عن السياسة الاقتصادية الاجتماعية عموماً، والتربوية التعليمية خصوصاً. وأن يقبل قدره ويكون شمعة تحترق لتثير الدرب للآخرين، وغيره يربح الملايين بمجرد رفع شماعة هاتف! فهل ستكون لديه القدرة والإمكانات للعطاء وهو بهذا الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي؟

ومن جهة أخرى فقد تم إقرار هذه المناهج وقد منّ ع المعلمون من إبداء الآراء فيها وبيان صعوبتها تحت طائلة المسؤولية والمساءلة، فهل على المعلم ألا يفكر وأن ينفذ الأوامر فقط؟ وهل هكذا يتم تطوير المناهج؟

إنّ أي تطوير أو تحديث إذا لم يكن شاملاً ويخدم مصلحة الشعب والوطن سيبقى منقوصاً، وربما سيتحول إلى عبء آخر يضاف فوق كاهل الوطن والمواطن..

كل هذا ووزارة التربية تتحدث عن تطوير المناهج للقضاء على التعليم بالحشو، متجاهلة أن حقول العلم تزداد جفافاً، وأن المشكلة إنما تكمن في سوء الإدارة التعليمية، سواء من الوزارة أو من مديرياتها وهيئات مدارسها الإدارية، والخاسر الوحيد بطبيعة الحال هو التلميذ الذي ينتقل من صف إلى صف أعلى دون قدرة حقيقية على القراءة والكتابة، فارتقاء درجات التعليم بات اليوم أمراً روتينياً يشبه سائر الأمور الأخرى، تماماً كما هو السعي اليوم إلى تطوير المناهج في أبنية مدرسية مهترئة بلا كادر مختص يساعد بصناعة جيل المستقبل، الذي ينتظر منه صناعة التطوير الحقيقي في كل شيء. فالتربية تود أن تلبس ثوباً واسعاً ليس من حجمها، فهي عاجزة تماماً عن توفير أبسط الأمور المساعدة، فالتطور يحتاج إلى حامل له، وإلى مدارس وصفوف جديدة وتجهيزات ومدرسين متدربين، ودمج حقيقي للعلم والتكنولوجيا والاتصال بشبكة إنترنت حقيقية، فنحن لا نستطيع أن نقول تطورنا لمجرد الكلام فقط، ونبقى نتناول وجبات علمية بسيطة لا تثمر ولا تغني عن جوع، إضافة إلى ذلك، فإن الطالب الذي يعد الركن الأساسي في العملية التعليمية، عاجز عن مواكبة التطور، لأنه لا يملك القدرة الحقيقية لشراء حتى أبسط الأدوات

- للمعلمات المتزوجات [وغير المتزوجات].

بالنسبة لقرارات تعيين خريجات كلية التربية في جامعة تشرين والناجحات في مسابقة الوزارة الأخيرة بمن فيهن المتزوجات خارج محافظاتهن وتحديدًا في ريف حلب أو المحافظات الشرقية.. أكد الوزير أن أي تعيين زيادة عن الفائض في محافظتي طرطوس والملاذقية، يعني فساداً بشكل أو بآخر وهو يرى أن من يضغط بهذا الاتجاه من الإعلاميين يساهم في هذا الفساد دون قصد.. [هذا ما قاله السيد الوزير.

ويضيف: إن الحاجة ملحة لهن في المحافظات الشرقية والشمالية لعدم وجود كادر كاف في الكثير من المدارس.. ثم هنالك تعهد موقع من كافة المتسابقات وخريجات كليات التربية يتعهدن فيه بقبول تعيينهن في أي مكان على امتداد ساحة الوطن ولمدة 5/ سنوات دون أن يحق لأي منهن طلب النقل.. وهذا الشرط كان معلناً ويعرفه كل من شارك في المسابقة وكل من دخل كليات التربية (معلم صف).. وبالتالي لا يحق لأي كان الاعتراض على قرارات التعيين حتى بالنسبة للمتزوجات.. وفوق كل ذلك إن عدم وجود كادر مؤهل في مدارس المحافظات الشرقية والشمالية سيؤدي إلى فشل مشروع المناهج الحديثة، وهذا غير مسموح به أبداً؛ وهنا أسأل: إذا لم يتم تأمين كادر من أبناء سورية فمن أين نؤمنه؟ [

ومن هنا نطرح بعض الأسئلة على الوزارة.

من أجبرك على الممر .. قال الأمر !!!.

بالله عليكم .. زوجة وأم أطفال تعيش في أسرة واحدة مع زوجها وأطفالها وهم بأمس الحاجة لبعضهم البعض في بناء الأسرة الناجحة، هل يحق لوزارة التربية أن تفكك هذه الأسرة عن بعضها البعض لتحقيق وتنفيذ قراراتها !! هل لقمة العيش أصبحت مرة حتى يحصل عليها المعلم بهذا الشكل...؟؟

بالله عليكم .. هل راتب المعلمات والمعلمين يكفي لفتح منزلين .. منزل في محافظته ومنزل في المحافظة الموفد لها لمدة خمس سنوات !!؟

بالله عليكم .. من وراء تلك القرارات ألا تلاحظون بان العنوسة سوف تزداد في بلادنا، وخاصة عندما نبعد بناتنا وشبابنا عن محافظاتهم لمدة خمس سنوات وهم في سن الزواج !!؟

الجميع يعرف بان المجتمع السوري محافظ على العادات والتقاليد العربية، ومعظم الناس لا يوافقون على ابتعاد زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم عن محيط بلداتهم وقراهم مئات الكيلومترات.

طبعاً سيادة الوزير كما قلت...!!!! هذه الأحاديث إضافة للشكاوى الخطية أو الشفهية المقدمة جعلت الكثير من زملائنا في وسائل الإعلام يكتبون معبرين عما يجول في أذهان الناس من تساؤلات وملاحظات ووجهات نظر في الكثير من الأمور المتعلقة بوزارة التربية.. وهذه هي الحقيقة التي يتحدث معظم الناس بخصوص قراراتكم.

تيسير مخول / دمشق